

الانسحاب العسكري الفرنسي من دول الساحل الإفريقي: نحو قراءة تحليلية للأسباب والتداعيات

French Military Withdrawal from the African Sahel States: Toward an Analytical Reading of Causes and Implications

بلعمري سليمة*

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

salimabelam@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2026-07-06 تاريخ قبول المقال: 2026-08-16 تاريخ نشر المقال: 2026-09-22

الملخص:

تسلط هذه الدراسة الضوء على محاولة فهم أسباب الانسحاب العسكري الفرنسي من دول الساحل الإفريقي بالتركيز على المحددات المتحركة في الاهتمام الفرنسي بالمنطقة وكذا تحليل التداعيات الناتجة عن هذا الانسحاب، حيث توصلت الدراسة إلى أن الفشل الذي واجهته فرنسا في محاربة الإرهاب في المنطقة قد ولد موجة عداوة للوجود العسكري الفرنسي بدول الساحل خاصة مع طرح القوى المنافسة لبدايات تطوير شراكات أمنية واقتصادية مع دول المنطقة، حيث نتج عن هذا الانسحاب تصاعد حدة التهديدات الأمنية والإرهابية في ظل التحديات الداخلية التي تعانيها دول المنطقة وتغير المعادلة الأمنية الإقليمية ومحاولة القوى المنافسة لفرنسا استغلال تراجع النفوذ الفرنسي في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الساحل الإفريقي، الانسحاب العسكري، فرنسا، الانقلابات العسكرية، محاربة الإرهاب.

Abstract:

This study sheds light on the structural causes underlying the French military withdrawal from the African Sahel region by primarily focusing on the determinants shaping French strategic interests in the area, as well as analyzing the multifaceted repercussions of this disengagement. In this venue, the study argues that France's failure to effectively counter terrorism in the region engendered a wave of public and political hostility toward its military presence. This withdrawal was further exacerbated by the emergence of rival global powers offering alternative security and economic partnerships to regional states. Consequently, this military drawdown has catalyzed an escalation of security and terrorist threats, particularly when viewed in light of the severe domestic crises plaguing the Sahel nations. Ultimately, these intersecting dynamics have altered the regional security paradigm, thereby allowing competing powers to capitalize on the palpable decline of French influence.

Keywords: African Sahel, Military Withdrawal, France, Military Coups, Counter-terrorism

مقدمة:

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد تغيرات جيوبوليتيكية معقدة ومتشابكة على عدة أصعدة، خاصة وأنها منطقة مميزة بموقعها الجيواستراتيجي وتملك موارد طبيعية هامة ماجعلها محل أطماع القوى العظمى على غرار فرنسا التي تعتبرها منطقة نفوذ خالصة لها بالنظر لطبيعة العلاقة التاريخية التي تربطها بدول المنطقة بعد فترة استعمارية امتدت لعقود من الزمن.

حيث تستغل فرنسا هذه الأسبقية في نسج علاقات متينة مع دول الساحل الإفريقي تقوم على الولاء المطلق والتبعية الاقتصادية مستعملة في ذلك كل الوسائل الممكنة للحفاظ على نفوذها وتواجدها الدائم في المنطقة، وقد تم اللجوء للتدخل العسكري في عديد المرات في دوله مالي كان أهمها بعد إطلاق عملية سيرفال عام 2013 التي هدفت بالدرجة الأولى إلى محاربة الجماعات الإرهابية المنتشرة في شمال مالي بناء على طلب الحكومة المالية لدعم القوات المالية والإفريقية، ثم حلت محلها عملية برخان عام 2014 والتي ركزت على إعطاء دعم ومساندة أكبر من طرف القوات الفرنسية لدول منطقة الساحل الإفريقي.

لقد أصبحت فرنسا تستعمل المقاربة العسكرية لمعالجة والتصدي لمختلف التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي تعاني منها دول المنطقة وأيضاً كخطوة استباقية لمنع القوى الدولية والإقليمية المنافسة من استغلال الأوضاع الأمنية المتدهورة لتقويض النفوذ الفرنسي في المنطقة، وبالنظر لما يمثله التواجد العسكري الفرنسي الدائم من أهمية بالنسبة لفرنسا فقد حاولت الإبقاء على هذا التواجد لأطول فترة ممكنة معتمدة في ذلك على قواعد العسكرية المنتشرة داخل دول المنطقة، ولكنها اصطدمت مؤخراً بموجات رفض حكومي وشعبي لهذا التواجد العسكري دفعها إلى سحب قواتها من أغلب دول الساحل الإفريقي.

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى فهم طبيعة العلاقة الفرنسية بدول الساحل الإفريقي والأهداف الفرنسية من التواجد العسكري الدائم في المنطقة وأيضاً تحليل الأسباب الحقيقية وراء الانسحاب العسكري الفرنسي من دول الساحل الإفريقي وكذا الوقوف على تداعيات وآثار هذا القرار على دول الساحل الإفريقي وفرنسا.

إشكالية الدراسة: وعليه نطرح الإشكالية التالية:

كيف نفسر الانسحاب العسكري الفرنسي من دول الساحل الإفريقي ظل التغيرات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة وما الآثار المترتبة عنه؟

الأسئلة الفرعية: وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة أسئلة فرعية كالتالي:

1/ فيما تكمن خلفيات الاهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل الإفريقي ؟

2/ ماهي العوامل المفسرة للانسحاب العسكري الفرنسي من دول الساحل الإفريقي ؟

الانسحاب العسكري الفرنسي من دول الساحل الإفريقي: نحو قراءة تحليلية للأسباب والتداعيات

3/ ما التداعيات والآثار الناتجة عن الانسحاب العسكري الفرنسي من دول الساحل الإفريقي على منطقة الساحل وعلى فرنسا ؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة انطلقنا من فرضيتين رئيسيتين هما:

1- كلما تعاضد إصرار فرنسا على التواجد عسكريا في منطقة الساحل الإفريقي كلما زاد رفض الأنظمة السياسية الحاكمة وشعوبها لهذا التواجد .

2- كلما شهدت منطقة الساحل الإفريقي تغيرات جيوسياسية وحركات أزموية كلما أثر ذلك سلبا على التواجد العسكري الفرنسي في المنطقة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى معرفة الأسباب الحقيقية التي أدت بفرنسا إلى سحب قواتها العسكرية المتواجدة بدول منطقة الساحل الإفريقي وأيضا تحليل التداعيات الناتجة عن هذا الانسحاب سواء على مستوى دول الساحل الإفريقي أو على المستوى الفرنسي .

منهج الدراسة: إن طبيعة الدراسة تقتضي الاعتماد على المنهج التاريخي بغرض تتبع تطور العلاقات الفرنسية بدول الساحل الإفريقي منذ الاستعمار والوقوف على أهم المحطات والتحويلات التي عرفت هذه العلاقات إلى الآن إضافة إلى توظيف المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة الحركات الأزموية التي تعاني منها دول الساحل الإفريقي وأسباب الانسحاب العسكري الفرنسي وكذا تحليل أهم الآثار المترتبة عنه بالنسبة لدول الساحل وأيضا بالنسبة لفرنسا.

خطة الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: محددات الاهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الثاني: أسباب الانسحاب العسكري الفرنسي من دول الساحل.

المبحث الثالث: تداعيات الانسحاب العسكري الفرنسي من الساحل على دول الساحل الإفريقي وفرنسا

المبحث الأول: محددات الاهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل الإفريقي

ترتبط فرنسا بعلاقات استثنائية مع دول القارة الإفريقية عامة ومنطقة الساحل الإفريقي خاصة وتشكل هذه الأخيرة أولوية بالنسبة لفرنسا لعدة اعتبارات ومحددات أهمها ما يلي:

المطلب الأول: المحدد التاريخي: العلاقة التاريخية والتمسك بإرث الكولونيالية

احتفظت فرنسا لسنوات طويلة بامتياز الدولة الأوروبية الأولى التي تملك قوة نفوذ وقدر على الحركة والفعل في الساحة الإفريقية، حيث بقيت 20 دولة إفريقية تدور في فلكها لسنوات طويلة حتى قيل بأن إفريقيا

الانسحاب العسكري الفرنسي من دول الساحل الإفريقي: نحو قراءة تحليلية للأسباب والتداعيات

تعتبر أحد أهم الركائز الثلاثة المدعمة لمكانة فرنسا على الساحة الدولية إضافة لمقعدتها الدائم في مجلس الأمن وامتلاكها للقنبلة النووية.¹

إذ ينطلق الاهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل الإفريقي من خلفية كون فرنسا تلعب دور الفاعل الأكثر تأثيرا في المنطقة تقليديا وتاريخيا على عدة أصعدة سياسية، عسكرية، اجتماعية، ثقافية...² باعتبار أن فرنسا تنظر دائما لمستعمراتها في إفريقيا على أنها مجال حيوي هام لها، لذلك كانت دائمة الحرص على التكيف مع المستجدات والمتغيرات التي تحدث في الساحة الدولية بما يضمن لها الحفاظ على مناطق نفوذها وسيطرتها على مستعمراتها في إفريقيا لسنوات أطول وحتى عندما طالبت هذه الدول بالاستقلال فقد حرصت فرنسا على استمرار علاقتها بها بعد الاستقلال.

لذلك تربط فرنسا بدول الساحل الإفريقي روابط تاريخية وثقافية واقتصادية، إذ لا يمكن إغفال الدور الفرنسي بالمنطقة والذي زادت أهميته بالنظر لما تعيشه المنطقة من تحولات جيوسياسية معقدة.

المطلب الثاني: المحدد السياسي: هل تصلح السياسة ماأفسده التاريخ؟

تعتبر فرنسا منطقة الساحل الإفريقي منطقة نفوذ جيوسياسي خالصة لتقردها بالتجربة الاستعمارية لأغلب دول المنطقة، حيث تمارس فرنسا نفوذها من خلال العلاقات التي تربطها بالأنظمة السياسية لدول الساحل الإفريقي أو من خلال علاقاتها مع بعض الحركات السياسية داخل هذه الدول في إطار ما اصطلح عليه سياسة "فرنسا-إفريقيا".³ *francafrique* التي اعتمدتها فرنسا مع مستعمراتها الإفريقية فكانت تنظر إليها كشبكة تعاون بينها وبين مستعمراتها القديمة في إفريقيا، ولكن في الحقيقة كانت فرنسا تهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- ضمان الحصول على الموارد الحيوية الإفريقية خاصة النفط، الماس، واليورانيوم.
- 2- زيادة وتوسيع القواعد العسكرية لفرنسا في القارة الإفريقية.
- 3- مساندة الأنظمة الإفريقية المعادية للشيوعية عن طريق إفراغ إفريقيا من المناضلين الوطنيين.

¹ ضلع محمد السيد، التنافس الفرنسي الأمريكي وانعكاساته على السلم والأمن الإقليمي الإفريقي، حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2016، ص 115.

² بوهيدل رضوان، جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2020، ص 104.

³ قشي عشور، التنافس الفرنسي-الأمريكي حول منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في منطلقات الاهتمام وآليات التغلغل، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد 45-46، بيروت، ربيع 2015، ص 76.

* عرفت بأنها سياسة "جاك فوكار" الذي تطلق عليه كتب التاريخ الفرنسي "سيد إفريقيا في الإليزية" وقد فرضت فرنسا هذه السياسة على مستعمراتها الإفريقية السابقة وكانت تنظر إليها النخبة الإفريقية لهذه السياسة بأنها تمثل إستراتيجية مصغرة هدفها استغلال الدول الإفريقية.

الانسحاب العسكري الفرنسي من دول الساحل الإفريقي: نحو قراءة تحليلية للأسباب والتداعيات

4- تضخيم الفجوة بين المؤسسات السياسية والاجتماعية في منطقة غرب إفريقيا.¹

والملاحظ أن فرنسا تحتفظ بمستوى مهم من النفوذ في إفريقيا جنوب الصحراء وهي في كثير من الأحيان لا تستطيع ممارسة هذا النفوذ والتأثير بهذا القدر في أي مكان آخر في العالم خاصة عند الأزمات، حيث لازالت تنتظر الدول الإفريقية لفرنسا على أنها تشكل مصدر رئيسي للضغط الدبلوماسي والعسكري والمالي أو تقديم الدعم والمساعدات لبلدان إفريقيا.

لذلك سعت فرنسا إلى جعل الفرنكفونية تجمع ثقافي يرقى إلى حركة سياسية يستهدف إنشاء تجمع سياسي فرانكفوني في إفريقيا له صدى سياسي مسموع في الساحة الدولية.²

لقد كانت فرنسا تهدف إلى الحيلولة دون انتشار النفوذ السوفياتي في القارة الإفريقية لكن بعد نهاية الحرب الباردة أصبحت تسعى إلى القضاء على خطر الإسلام السياسي الذي انتشر بشكل متزايد مع مطلع التسعينات في القارة الإفريقية خاصة على أطراف الصحراء وفي القرن الإفريقي، وما ساعد في ذلك هو النسبة المرتفعة للمسلمين في بعض الدول الفرنكفونية مثل السنغال 90% وتشاد 58%، حيث أصبح هدف فرنسا خلق حزام على ساحل الصحراء الإفريقية الكبرى يحول دون تسرب الإسلام السياسي إلى الجنوب.³

وقد استخدمت فرنسا على مدار الستة عقود المنصرمة أربع أدوات رئيسة لاستمرار الهيمنة والسيطرة على مستعمراتها، كما اعتمدت على عدة آليات لإحكام السيطرة السياسية عن طريق تجنيد النخب السياسية الحاكمة أو المطالبة بالحكم لكي تضمن ولاءها وتحقيقها للمطالب الفرنسية طوعاً أو جبراً، ولتحقيق ذلك حرصت على تحقيق مايلي:

- تأمين الوصول إلى مقاعد السلطة والاستمرار فيها.
- تقديم الدعم الأمني والحماية.
- تأمين الحاجة الاستخباراتية التي يرغبون فيها.⁴

المطلب الثالث: المحدد العسكري الأمني: عسكرة العلاقات مع دول الساحل

¹ عامر حاج ميلود، السياسة الأمنية الفرنسية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي: بين القطيعة والاستمرارية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 18، جوان 2017، ص 260.

² عمورة المولود، التدخل الفرنسي في الساحل: دراسة في الأبعاد والاستراتيجيات، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد 2، سبتمبر 2021، ص 840.

³ ضلع محمد السيد، مرجع سابق، ص 127.

⁴ ندا سعيد، تراجع النفوذ الفرنسي في إفريقيا: الأسباب والمآلات، أبعاد للدراسات الاستراتيجية"، يونيو 2024، ص 6، 7 في: <https://dimensionscenter.net> (11/12/2025)

الانسحاب العسكري الفرنسي من دول الساحل الإفريقي: نحو قراءة تحليلية للأسباب والتداعيات

تتواجد وتتدخل فرنسا عسكريا في الدول الإفريقية الفرنكفونية عن طريق قواعدها العسكرية وأيضا من خلال فرض اتفاقيات والتزامات عسكرية في العلاقات الثنائية التي تربطها بها، وذلك من خلال شركاتها المتواجدة بالمنطقة والمرفوقة بحراسة أمنية فرنسية وتعتبر دول الساحل الإفريقي أهم هذه الدول.¹

إذ يعتبر التدخل العسكري الفرنسي المتكرر في منطقة الساحل مقياس حقيقي لزيادة الاهتمام الفرنسي بإفريقيا على صعيد صناعة السياسات الفرنسية، حيث على الرغم من التحديات الصعبة التي تواجهها القارة ومنطقة الساحل لا يزال رؤساء فرنسا يتسابقون من أجل تطبيع علاقات فرنسا مع دول إفريقيا جنوب الصحراء ومازالت القارة الإفريقية تحتل مكانة مهمة في السياسة الخارجية الفرنسية.²

فمنذ عام 1960 إلى يومنا هذا تدخلت فرنسا عسكريا في نزاعات وأزمات مستعمراتها السابقة لما يزيد عن 50 مرة، وكان التدخل أحيانا لدعم أنظمة تسلطية أو استبدادية، وأحيانا أخرى لدعم تحولات ديمقراطية وهذا وفقا لما يتلاءم مع مصالحها الإستراتيجية في المنطقة وبمبررات متغيرة.³

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تحولت منطقة الساحل الإفريقي إلى منطقة عبور لعدد من الجماعات الإرهابية التي أصبحت تشكل تهديدا مباشرا على المصالح الفرنسية وهو ما أعطى لفرنسا مسوغات وتبريرات مكنتها من التواجد العسكري بصورة مكثفة على اعتبار أن التهديد الإرهابي يمس القارة الأوروبية ككل حسب الرؤية الفرنسية التي عبر عنها وزير الدفاع الفرنسي سابقا جون لودريان عندما أكد أن فرنسا وأوروبا لن تسمحوا بتواجد دولة إرهابية على أبوابهم.⁴

وقد ظهرت المخاطر المتعلقة بتهديد المصالح الفرنسية في منطقة الساحل من خلال الاختطافات التي لحقت بالرعايا الفرنسيين في المنطقة والتي دفعت فرنسا إلى التدخل العسكري المباشر بعد أن واجهت صعوبات كبيرة في إدارة ملف الاختطافات خاصة دفع الفدية لتحرير مواطنيها عقب مقتل الرهينة ميشيل جيرمانو Michel Germaneau الذي اختطف شهر أفريل 2010، حيث أقدمت فرنسا على تعزيز دفاعاتها في منطقة الساحل الإفريقي من خلال تدريب قوات التدخل المحلية في دول الساحل.⁵

¹ المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبلية، الساحل ضمن إستراتيجيات القوى، ملتقى وطني، النادي الوطني للجيش، الإثنين 2 مارس 2015، ص 226.

² ضلع محمد السيد ضلع، مرجع سابق، ص 128.

³ جبارة زهير، بن عمر عادل، التدخل الفرنسي في مالي: دراسة في الأبعاد والمخرجات، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 7، العدد 1، جوان 2022، ص 678.

⁴ بوهيدل رضوان، مرجع سابق، ص 106.

⁵ صايح مصطفى، "التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الصحراوي"، ملتقى وطني حول منطقة الساحل والصحراء الواقع والآفاق، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبلية، النادي الوطني للجيش 15 أكتوبر 2012، ص 31.

الانسحاب العسكري الفرنسي من دول الساحل الإفريقي: نحو قراءة تحليلية للأسباب والتداعيات

والملاحظ على فرنسا أنها تستخدم في تدخلاتها دريعة حماية رعاياها، أو تحرير الرهائن أو محاربة الجماعات المتمردة والانفصاليين الذي يخلقون مشاكل مع الأنظمة الاستبدادية، وهو ما استعملته فرنسا في تدخلها في ليبيا سنة 2011 بمسوّغ حماية المدنيين وإنقاذ الشعب الليبي من نظام القذافي، ونفس الشيء عند تدخلها في مالي بمبرر التصدي للمتمردين وإنقاذ وحدة الدولة المالية من أجل تبرير سياستها التدخلية.¹

المطلب الرابع: المحدد الاقتصادي: فرنسا لا تستغني عن موارد منطقة الساحل

لقد كان الدافع وراء الاهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل الإفريقي المحافظة على المصالح الإستراتيجية الفرنسية خاصة ما يتعلق منها بالطاقة في مقدمتها اليورانيوم بالنيجر التي تغطي حوالي 12% من احتياجات الاتحاد الأوروبي وحوالي 60% من احتياج المفاعلات الفرنسية التي تولد الطاقة.²

وتحتل النيجر المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8.7%، أما موريتانيا فتملك مخزونا كبيرا من الحديد الذي يزود صناعات الصلب في أوروبا بالإضافة إلى الاحتياطي المهم من البترول الذي تملكه مايعرف بدول القلب (مالي، النيجر، تشاد، موريتانيا).³

وتعدّ مالي ثالث أكبر منتج للذهب في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا وغانا، كما تم اكتشاف حقول للبترول واليورانيوم والفوسفات شمال مالي من طرف شركة إيطالية عام 2010، لذلك تسعى فرنسا إلى ترسيخ وجودها في منطقة الساحل الإفريقي، وقد عبّر وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس في 14 جانفي 2013 صراحة عن ذلك بقوله: "لقد أصبحت المصالح الأساسية لفرنسا وأوروبا في إفريقيا على المحك، لذلك يتوجب علينا التحرك بسرعة"⁴. مما يؤكد أن فرنسا تقدّم مصالحها الاقتصادية على باقي الدوافع والمبررات.

بالإضافة إلى أن مالي تتوفر على الألماس والأحجار الكريمة وتملك أيضا 2 مليون طن من الحديد واحتياطي كبير من البوكسيت يقدر بـ 1.5 مليون طن، وتتوفر على احتياطات كبيرة من النحاس والرخام وحجر الملح والرصاص، كما أن الموقع الاستراتيجي لمالي يؤهلها لتكون ممر عبور ونقل للغاز من الساحل الإفريقي إلى أوروبا عبر المرور بالجزائر.⁵

فمصالح فرنسا الإستراتيجية تتعلق أساسا بالموارد الأولية الخام اللازمة للصناعات العسكرية والنووية بحيث تحرص فرنسا على التواجد في بعض المناطق والمواقع الإستراتيجية التي تدعم مصالحها.

¹ جبارة زهير، بن عمر عادل، مرجع سابق، ص 674.

² بوهيدل رضوان، مرجع سابق، ص 105.

³ علاق جميلة، إستراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، ديسمبر 2014، ص 335.

⁴ عمورة المولود، مرجع سابق، ص 840.

⁵ جبارة زهير، بن عمر عادل، مرجع سابق، ص 676.

الانسحاب العسكري الفرنسي من دول الساحل الإفريقي: نحو قراءة تحليلية للأسباب والتداعيات

حيث يهدف التحرك السريع للقوات الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي إلى حماية المصالح الحيوية الفرنسية في المنطقة خاصة مخزون اليورانيوم الذي تنتجه النيجر وتدير شركة أريفا Areva الفرنسية عمليات الاستخراج وتحتكرها الشركات الفرنسية لأكثر من 40 عاما.¹

وعليه تصبح السيطرة الاقتصادية وسيلة وهدف في آن واحد، فبعبارة أدواتها المختلفة يتم السيطرة على اقتصاديات المستعمرات الإفريقية بالاستيلاء على ثروات هذه البلدان ومواردها مستعملة في ذلك وسائل مختلفة أهمها إبرام عقود واتفاقيات اقتصادية مجحفة وغير عادلة طويلة الأمد تتم بمساعدة عملاء محليين تجندهم في دوائر الحكم والإدارة وبالتعاون أيضا مع طبقة من أصحاب رؤوس الأموال وباستخدام آليات اقتصادية عالية التأثير مثل ربط العملة الإفريقية بالعملة الفرنسية ومن ثم التحكم في سعر الصرف.²

المطلب الخامس: المحدد الثقافي: هل الاستقلال السياسي يحقق الاستقلال الثقافي؟

في الجانب الثقافي تتفرد فرنسا بالأفضلية على جميع الدول بالنظر لطبيعة تواصلها مع المجتمع الإفريقي الذي تتعامل معه عن طريق مؤسسات إفريقية تعتمد على اللغة المشتركة التي تجمعها بدول الساحل بشكل خاص وأيضاً المؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية الفرنسية التي تنتشر في دول الساحل الإفريقي.³ إضافة إلى القمم الفرانكفونية التي تتعقد كل عامين في إحدى العواصم الإفريقية أو في باريس. وقد سعت فرنسا إلى ترسيخ القيم والعادات واللغة الفرنسية في شعوب مستعمراتها السابقة عن طريق خلق جمعيات ومراكز تتكفل الفرانكفونية* بنشاطاتها من أجل الوصول إلى أهداف مشتركة للشعوب الناطقة بالفرنسية التي تعتبر ركيزة الفرانكفونية الدولية وأداة تواصل بين الثقافات المختلفة واللغات المحلية أيضاً.⁴ لقد مهدت الهيمنة الثقافية الفرنسية بشكل كبير لمختلف مداخل السيطرة السياسية والعسكرية والاقتصادية، بل وعززت نتائجها ودعمتها فقد ركز الاستعمار الفرنسي قديماً وحديثاً على الاستيعاب الثقافي للمجتمعات الإفريقية التي تعرضت للاستعمار عن طريق تعزيز اللغة الفرنسية وفرض أنماط الحياة الفرنسية كبديل عن أنماط الحياة المحلية للشعوب واللغات المحلية، وتعتبر المنظمة الدولية للفرانكفونية من أعرق أدوات الهيمنة والسيطرة الثقافية التي تمارسها فرنسا.

¹ مزارة زهيرة، حاج ميلود، السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي: بين القطيعة والاستمرارية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، عدد 18، جوان 2017، ص 262.

² ندا سعيد، مرجع سابق، ص 7.

³ جهاد عباس علي، النفوذ الفرنسي في الساحل الإفريقي (فرص وتحديات)، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، ص 729.

⁴ هي منظمة دولية تم تأسيسها في مارس 1970 وكان الهدف من إنشائها احترام التنوع الثقافي واللغوي وتعزيز التعاون الفني والتبادل الثقافي وتدعيم اللغة الفرنسية والسلام والتنمية في المستعمرات الفرنسية السابقة خاصة غرب إفريقيا.

⁴ مزارة زهيرة، ميلود عامر حاج، مرجع سابق، ص 261.

الانسحاب العسكري الفرنسي من دول الساحل الإفريقي: نحو قراءة تحليلية للأسباب والتداعيات

المبحث الثاني: أسباب الانسحاب العسكري الفرنسي من دول الساحل

لقد كان قرار الانسحاب العسكري الفرنسي من دول الساحل الإفريقي نتيجة للعديد من المتغيرات والحركات السببية التي عرفت دول منطقة الساحل الإفريقي والتي كان لها التأثير المباشر على اتخاذ فرنسا لقرار الانسحاب العسكري من دول المنطقة بالرغم من تجدد النفوذ الفرنسي في هذه الدول منذ فترة استعمارها أصبحت فرنسا تواجه حركات جديدة تسببت في تقويض نفوذها في المنطقة أهم هذه الديناميكيات ما يلي:

المطلب الأول: الانقلابات العسكرية بدول الساحل الإفريقي

عانت منطقة الساحل الإفريقي من انعدام الاستقرار السياسي لفترات طويلة بسبب الانقلابات العسكرية المتكررة، حيث عرفت المنطقة بين عامي 2020-2022 حوالي 13 محاولة انقلابية نجحت منها 7 محاولات وقد شملت هذه الانقلابات تشاد، النيجر، مالي وبوركينا فاسو.¹

فدول الساحل الإفريقي أصبح يطلق عليها تسمية الدول الفاشلة لاجتماع العديد من المسببات الأزمومية التي عجزت الدول بالمنطقة عن تجاوزها فأصبحت تتحكم في السياسات المحلية وتعيقها ومنها النظام العشائري والقبلي، الهيمنة الاستعمارية وما خلفته من مشاكل اجتماعية، التهميش الاقتصادي، تآكل البنى الاجتماعية وضعف المؤسسات التربوية كل هذه الأسباب شجعت على ظهور ونمو حركات الانفصال والتمرد بكل أنواعها.²

ويلعب التدخل الأجنبي دورًا كبيرًا في ازدياد عدد الانقلابات العسكرية في الدول الإفريقية عامة ودول الساحل الإفريقي خاصة، حيث يتلقى رجال الجيش أو الانقلابيين الدعم والأوامر من الخارج لإسقاط الحكومات المدنية الشرعية، وتعدّ فرنسا من أكثر الدول الأجنبية تدخلًا في الشأن الإفريقي نظرا لعدة أسباب أهمها أن فرنسا ترى بأن معظم الدول الإفريقية لا تزال مستعمرات تابعة لها لذلك تمنح نفسها شرعية التدخل باسم العلاقة التاريخية وأحيانا تستعمل مبررات أخرى كالحفاظ على السلم والأمن، ومواجهة الجماعات الإرهابية المتطرفة.³

وبالرغم من أن الدعم المادي والمعنوي والدبلوماسي الذي تمنحه الكثير من الدول الخارجية ومؤسساتها للانقلابيين هو عمل يتنافى مع كل القيم الديمقراطية ويعرقل التغيير الحقيقي وجهود التنمية إلا أنّ منطق

¹ ناصر إبراهيم، التغيرات الجيوبوليتيكية بمنطقة الساحل الإفريقي ومستقبل النفوذ الفرنسي، رؤية تركية، خريف 2023، ص 127.

² شاطري كاهنة، المقاربة الأمنية الفرنسية لإعادة بناء الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي: الدوافع والاستراتيجيات، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 12، ص 143.

³ كشان رضا، ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا: الأسباب والتداعيات، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد الثامن، العدد الأول، 2024، ص 119.

الانسحاب العسكري الفرنسي من دول الساحل الإفريقي: نحو قراءة تحليلية للأسباب والتداعيات

المصالح الذي ينظر به المجتمع الدولي ومؤسساته لهذه الانقلابات هو الذي يتحكم بدعم من يحقق لها تلك المصالح في الوصول إلى السلطة دون النظر إلى طريقة أو أسلوب الوصول إلى السلطة ونتائج ذلك.¹ فبالنسبة لمالي شهدت علاقتها بفرنسا تدهورا ملحوظا بعد أن حدث انقلابين عسكريين خلال 9 أشهر فقط، حيث أظهر القادة الجدد عددا واضحا إزاء السياسة الفرنسية تجاه بلادهم، وهو ما دفع فرنسا إلى سحب وإخلاء قواعدها العسكرية في شمال مالي لتركز قواتها في المنطقة الحدودية بين النيجر ومالي، حيث قامت فرنسا بسحب آخر جنودها في 15 أوت 2022 تاركة البلاد تحت حكم عسكري معادي لفرنسا التي فشلت في حفظ السلم والأمن في مالي وبقيت ثلاثة أرباع مساحة البلاد تحت سيطرة الجماعات الإرهابية، حيث تعرضت فرنسا لخيبة أمل بسبب الانقلاب العسكري الذي قاده رئيس المجلس العسكري "أسيمي" كويتا المناهض والمعادي للوجود الفرنسي.² وفي تشاد عام 2021 بعد مقتل الرئيس إدريس ديبي الحليف الفرنسي الذي مكث في الحكم 30 عام (1990) دبرت فرنسا مباشرة بالتنسيق مع عسكريين في السلطة لأجل تنصيب ابنه الجنرال محمد إدريس ديبي لإدارة الفترة الانتقالية التي انتهت بتنصيبه رئيسا للبلاد عن طريق انتخابات مثيرة للجدل.³

كما أن الإطاحة الأخيرة بالرئيس بازوم في النيجر تسلط الضوء على التأثير الواسع النطاق للانقلابات الإقليمية والذي يمكن أن يؤثر على مجموعة واسعة من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك التقدم الاقتصادي والاجتماعي غير الكافي فضلا عن الافتقار إلى التواجد الحكومي في مناطق معينة، وبالتالي خلق الظروف المواتية للأنشطة غير المشروعة مثل تجارة المخدرات والأسلحة والاتجار بالبشر، في ظل وجود صراعات عرقية عرقية ودينية.⁴

حيث بدأت فرنسا في أكتوبر 2023 سحب قواتها من النيجر كاستجابة لطلب المجلس العسكري الحاكم بعد الإطاحة بالرئيس "محمد بازوم" في 26 جويلية 2023 ونفس الشيء بالنسبة لبوركينا فاسو، حيث قامت فرنسا بسحب قواتها بعد الانقلاب.⁵

¹ مبارك جمعة علي الغمامي مدحت، ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا: أسبابها وآثارها على الدولة والمجتمع، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ليبيا، سبتمبر 2024، ص 251.

² دباك حورية، الانقلابات العسكرية في الساحل الإفريقي ودورها في انحسار النفوذ الفرنسي، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد التاسع، العدد الأول، 2025، ص 850.

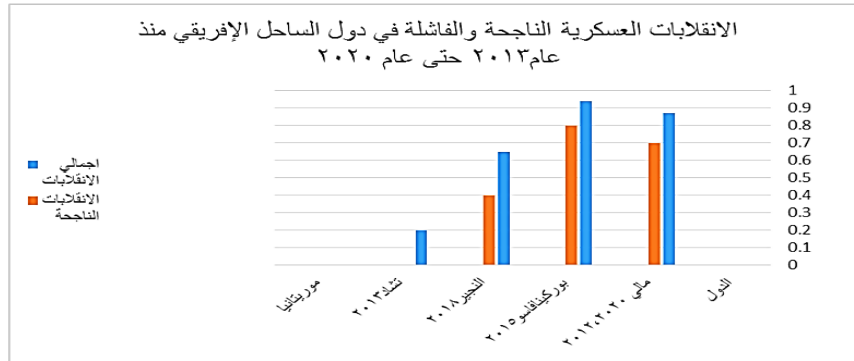
³ سعيد ندا، مرجع سابق، ص 10.

¹ PetidisPavlos, The Sahel intervention as a case study of France's security policy in sub-Saharan Africa, Hellenic Foundation for European and Foreign policy (Eliamep), policy paper157, march 2024, p 11.

⁵ دباك حورية، مرجع سابق، ص 850.

الانسحاب العسكري الفرنسي من دول الساحل الإفريقي: نحو قراءة تحليلية للأسباب والتداعيات

ويوضّح المخطط البياني التالي عدد الانقلابات العسكرية التي عرفت دول الساحل الإفريقي منذ عام 2013 حتى 2020 من خلال إظهار عدد الانقلابات الناجحة منها والفاشلة حيث تأتي بوركينا فاسو في المقدمة تليها مالي ثم النيجر وأخيرا تشاد التي كانت محاولاتها الانقلابية قليلة لكنها ناجحة .



المصدر : جهاد عباس علي، النفوذ الفرنسي في الساحل الإفريقي (فرص وتحديات)، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، ص 727.

المطلب الثاني: الفشل الفرنسي في محاربة الإرهاب

يعتبر رفض الوجود الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي من أهم العوامل التي أدت إلى توسّع النشاط الإرهابي في المنطقة، بل أصبحت التنظيمات الإرهابية تستغلّ هذا المبرّر لمهاجمة القوات الوطنية لدول الساحل الإفريقي.

كما أن الفشل المستمرّ في الإستراتيجيات الفرنسية لمواجهة المخاطر الأمنية خاصة الإرهاب قد أدى إلى زعزعة الثقة في فائدة الوجود العسكري الفرنسي في الدول الإفريقية التي تعاني من الإرهاب خاصة في ظل ارتفاع الهجمات الإرهابية رغم تواجد القوات الفرنسية بهذه الدول.¹

فقد عجزت فرنسا بوجودها العسكري عن التقليل أو محاصرة نشاط الجماعات الإرهابية المسلحة في منطقة الساحل بل على العكس تضاعفت الهجمات الإرهابية بخمسة أضعاف منذ عام 2016 في النيجر ومالي وبوركينا فاسو،² وبحلول عام 2022 تصاعد مستوى العنف من حيث الشدة والنطاق الجغرافي.³

إنّ ما تعانيه دول الساحل الإفريقي من تهديدات إرهابية جعلها تضع مواجهة هذه التهديدات ضمن أولوياتها المستعجلة لذلك تم خلق قوة مشتركة كان هدفها المشترك القضاء على الإرهاب في هذه الدول ولكن العجز المالي الذي تعيشه والذي وصل لـ 400 مليون يورو حال دون ذلك وفتح الباب على مصراعيه

³ عبد الحق علي فراج مريم، تراجعات الهيمنة : مستقبل الدور الفرنسي في إفريقيا بين الشراكة والقطيعة، رؤى عالمية، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 40، أغسطس 2025، ص 7.

² حسنين هدير أحمد، تراجع النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي ودلالات انسحاب مالي وبوركينا فاسو من G5، ص 8 في:

(24/09/2025)

<https://egyptianenterprise.com>

³ Petidis Pavlos, op.cit, p 10.

الانسحاب العسكري الفرنسي من دول الساحل الإفريقي: نحو قراءة تحليلية للأسباب والتداعيات

للتدخلات الأجنبية التي سارعت لتقديم يد العون لهذه الدول وهو ما أثر سلبا على النفوذ الفرنسي في دول الساحل الإفريقي.¹

فمنطقة الساحل الإفريقي من أهم المناطق في العالم والتي تعرف نشاطا إرهابيا متزايدا خاصة بعد تعقد الأزمة في مالي وسقوط الجزء الشمالي تحت سيطرة مجموعات مسلحة متنوعة مثل "الحركة الوطنية لتحرير أزواد"، وتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وجماعات أخرى متحالفة مع "أنصار الدين" و"حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا"، وأيضا تنظيم "بوكو حرام" في نيجيريا والذي يعتبره الكثيرون تنظيم شقيق لـ "القاعدة في المغرب العربي"، بالإضافة إلى وجود خلايا إرهابية نائمة في جميع أنحاء دول الساحل الإفريقي.²

ويعتبر الساحل الإفريقي أحد الشواغل الأمنية المهمة بالنسبة لفرنسا وأوروبا عامة، لذلك سعت فرنسا من خلال عملياتها العسكرية في مالي إلى تطبيق لعبة الدومينو معكوسة مع الجماعات الإرهابية.³ أي أن سقوط الجماعات الإرهابية في مالي يؤدي إلى سقوطها في الدول المجاورة .

ومن جهة أخرى يرى المختصون بأن تدخل فرنسا أيضا يفتقد لفهم الهياكل والديناميكيات المحلية في مالي والساحل، وقد أثر ذلك سلبا على عملياتها واستفادت الجماعات الإرهابية من ذلك واستمرت أنشطتها، وهو ما أدى إلى تزايد السخط الشعبي في مالي وبعض دول الساحل الإفريقي ضد التواجد الفرنسي في المنطقة كنتيجة لتركيز فرنسا على المقاربة العسكرية والتعاون مع السلطات الرسمية للدول فقط والتي تعاني أصلا من أزمة تغلغل وعدم التمكن من الوصول إلى مناطق الأطراف، كل هذه العوامل أدت إلى فقدان الاستجابة الفرنسية للتطرف العنيف للمصادقية لدى شعوب دول المنطقة.⁴

ولم يتمّ تعويض هذا التراجع الغربي بخطة بديلة متكاملة أو حلول فعّالة، مما أوجد فراغًا أمنيا متعدد الأبعاد وشكل هذا الفراغ بيئة خصبة تمدّدت فيها الجماعات المسلّحة أكثر من خلال ملء مناطق النفوذ المهجورة مستغلة في ذلك ضعف قدرات الدول المحلية وضعف التنسيق الاستخباراتي والدعم اللوجستي الخارجي، حيث امتدّ التدهور إلى تعقد مسارات التسوية السياسية وضعف الثقة بين الشعوب وحكوماتها مما ساهم في ظهور تحالفات بين فصائل متمردة وشبكات عابرة للحدود للجريمة المنظمة.⁵

¹ جهاد عباس علي، مرجع سابق، ص 720.

² العمراني آسيا، منطقة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأوروبية دراسة تحليلية جيوسياسية، مجلة التواصل في الاقتصاد وإدارة القانون، المجلد 25، العدد 4، ديسمبر 2019، ص 278.

³ علاق جميلة، مرجع سابق، ص 335.

⁴ حمدي عبد الرحمان حسن، تقويم مقاربات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، أكتوبر 2022، ص 8 في : <https://acpss.ahram.org/> (16/12/2025)

⁵ الرزازي المصطفى، مسارات إنتاج العنف السياسي في الساحل من الهشاشة البنيوية إلى مركزية الإرهاب العالمي، أكتوبر 2025، ص 8. في <https://www.policycenter.ma/sites> (05/05/2025)

المطلب الثالث: الإرث الاستعماري يقود لقطيعة رمزية

لقد أدى صعود جيل شباب لم يعايش فترة الاستعمار يملك وعي تاريخي قوي بما خلفته الحقبة الاستعمارية من ظلم واستغلال، حيث ينظر هذا الجيل لفرنسا كرمز لإرث استعماري يجب التحرر منه، لذلك تصاعدت الضغوط الشعبية على الحكومات للتخلص من الارتباطات السياسية والاقتصادية مع فرنسا.¹ وقد بدأت شعوب منطقة الساحل الإفريقي تطالب بتغييرات جذرية في أشكال الحكم والتخلص من الهيمنة الفرنسية عن طريق نسج علاقات مع قوى جديدة (روسيا، الصين، تركيا...)، حيث أن السبيل الوحيد لانعتاق هذه الشعوب من التسلط الفرنسي هو التخلص من الأنظمة الشكلية الحاكمة الخاضعة لفرنسا التي تتمسك بالحفاظ على مصالحها في المنطقة.

فتمكن حكام موالين لفرنسا من الوصول إلى السلطة، وتقديم الدعم السياسي لهم ولأنظمتهم وتأمين بقاءهم في السلطة، وكذا رشوة كبار المسؤولين في الحكومة والبرلمان وإفسادهم، وتدبير انقلابات عسكرية تقودها نخبة عسكرية مجندة للتخلص من أي حاكم يظهر عزمه على إتباع سياسات لا تخدم فرنسا، كل هذه المعطيات كرسّت هيمنة فرنسية على حكام مستعمراتها السابقة وسياساتهم، وهو ما زاد من حدة الكراهية لهذه الهيمنة من قبل النخب وشعوب دول المنطقة وأدى إلى محاولة التخلص من النفوذ الفرنسي في المنطقة.² كما أن القواعد العسكرية الفرنسية المتواجدة في دول الساحل أصبحت رمز للهيمنة الاستعمارية لفرنسا، فقد ظهرت موجات احتجاجية في المدن الكبرى لدول الساحل الإفريقي تطالب برحيل القوات الفرنسية وتتدد أيضا بالتبعية العسكرية لفرنسا والتي لم تتجح في محاصرة الجماعات المسلحة ومنع تمددها.

المطلب الرابع: منافسة قوى دولية أخرى

لقد خسرت فرنسا نفوذها خلال السنوات الماضية ليس فقط في منطقة الساحل بل في إفريقيا ككل.³ إذ زاحمت عدة قوى دولية أخرى فرنسا في منطقة الساحل الإفريقي نظرا لما تزخر به المنطقة من إمكانات اقتصادية (موارد خام) وديناميكيات جيوسياسية جعلت من الساحل الإفريقي مسرح تدخل لقوى أخرى على غرار:

الفرع الأول: الولايات المتحدة الأمريكية

¹ عبد الحي علي فراخ مريم، مرجع سابق، ص 9.

² ندا سعيد، مرجع سابق، ص 13.

³ Tanczos Mariann and Gergely Fegerdy, Forced withdrawal : The case of France in the Sahel Region, Journal of Central and Eastern European African Studies, vol, 3 No4, p 37.

الانسحاب العسكري الفرنسي من دول الساحل الإفريقي: نحو قراءة تحليلية للأسباب والتداعيات

توجّهت الإستراتيجية الأمريكية في بداية التسعينات إلى تحسين علاقاتها مع الدول الإفريقية خاصة دول الساحل الإفريقي نظرا لما تمثله منطقة الساحل الإفريقي من أهمية اقتصادية وجيوسياسية وأمنية للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تمحور التوجّه الأمريكي نحو الساحل وإفريقيا حول مقاربتين: الأولى تركز على مكافحة الإرهاب من منظور جماعي مشترك والثانية تعكس رؤية استباقية لمواجهة قوى أخرى منافسة بغرض الاستفادة من ثروات دول المنطقة، وهو ما يتضح في زيادة واردات أمريكا من نفط إفريقيا.¹

وعليه ففرنسا حريصة على الحفاظ على نفوذها في القارة الإفريقية على الرغم من التحدي المتزايد الذي يفرضه عالم متعدد الأقطاب خاصة الوجود المتزايد لروسيا والصين وتركيا والقوى الأخرى التي تريد جميعها الحصول على حصة من إفريقيا وهذا من شأنه أن يجعل تنفيذ خطط فرنسا أكثر تعقيدا.

الفرع الثاني: الصين

اتبعت الصين في سياستها نحو إفريقيا عامة والساحل الإفريقي خاصة إستراتيجية ذات طابع اقتصادي إنمائي ومع ازدياد المنافسة في المنطقة زادت الحاجة إلى حماية مصالحها، فالتجّه إلى الاستثمار في اليورانيوم في النيجر منافسة بذلك فرنسا في قطاع الطاقة منافسة حادة، وكذلك قطاع التعدين خاصة الذهب في مالي بشكل جلي منذ انقلاب 2021². وهو ما فتح منافسة شرسة مع فرنسا.

إذ تستحوذ الصين على نسبة مهمة من حقول النفط في الساحل الإفريقي، وقد أنشأت شركة الصين الوطنية للنفط مصفاة للنفط في تشاد، بالإضافة إلى عدة شركات أخرى صينية بترولية موجودة في دول الساحل الإفريقي على غرار شركة البترول الوطنية الصينية والشركة الصينية الوطنية للنفط، حيث أن الدور الصيني في الساحل الإفريقي يظهر اهتمام اقتصادي لكن في الحقيقة تعدى ذلك إلى بيع الأسلحة لعدة دول من الساحل الإفريقي، وبصفة عامة تعتمد الصين في إستراتيجيتها في الساحل الإفريقي على القوة الناعمة من جهة وبناء شراكات واستثمارات لتحقيق الأرباح وأيضا مواجهة النفوذ الفرنسي والأمريكي.³

الفرع الثالث: روسيا

¹ علاق جميلة، مرجع سابق، ص 341.

² بلعيشة محمد، مزوى عبلة، الدور الأجنبي في الساحل الإفريقي دراسة في مشاريع النفوذ وعمليات إعادة البناء الإقليمي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 10، العدد 2، 2025، ص 969.

³ منصور نوال، حقاني حليلة، الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي ومكانتها لدى القوى الدولية، مجلة الفكر، المجلد 20، العدد 01، 2025، ص 397.

الانسحاب العسكري الفرنسي من دول الساحل الإفريقي: نحو قراءة تحليلية للأسباب والتداعيات

تحاول روسيا استغلال الوضع وبسط نفوذها في المنطقة إذ تعتبر قمة روسيا-إفريقيا التي عقدت في سوتشي عام 2019 نقطة انطلاق رسمية لسياسة روسيا الإفريقية والتي تقوم على أربعة مقومات أساسية: المحروقات، قطاع المناجم، المجال النووي المدني، والتسلح.¹ وقد أصبحت موسكو تتحرك بشكل أوسع على الصعيد السياسي والأمني في منطقة الساحل بهدف زيادة نفوذها في المنطقة على حساب النفوذ الفرنسي، حيث تعتبر موسكو لاعبا رئيسيا في سوق السلاح في إفريقيا بعقود بيع بلغت 1.7 مليار دولار أبرمت مع 17 دولة إفريقية وارتفعت بذلك واردات السلاح الروسي كإفريقيا بـ 49% كأكبر مصدر للسلاح في إفريقيا.² خاصة بعد تواجد قوات فاغنر والفيلق الإفريقي بمنطقة الساحل الإفريقي وهو تعبير عن رغبة روسيا في بناء علاقات عسكرية متينة مع دول المنطقة .

المطلب الخامس: على المستوى الفرنسي

تستغل أطراف فرنسية وإفريقية القواعد العسكرية الدائمة في إفريقيا ودول الساحل الإفريقي كوسيلة للضغط السياسي على الحكومات الفرنسية المتتالية وضرب مصداقية السياسات الفرنسية في إفريقيا عن طريق ربطها بتكريس الاستعمار الجديد.³ كما يمثل قرار فرنسا بسحب قواتها المتواجدة في بانغي عاصمة جمهورية إفريقيا الوسطى أحد ملامح الإستراتيجية الفرنسية الجديدة التي تسعى من خلالها فرنسا إلى توسيع انتشارها في خليج غينيا والتحول من الانخراط العسكري المباشر إلى الاعتماد أكثر على قوات الدول المحلية.⁴

أصبحت فرنسا مؤخرا تهدف إلى تعديل شكل ونمط علاقاتها مع الدول الإفريقية بزيادة الانخراط مع المجتمع المدني، الشباب، القطاعات الاقتصادية والثقافية، وكذلك الاعتراف بالجرائم التي قامت بها فرنسا خلال فترة استعمارها، فقد شكلت ضغوط الميزانية وإلغاء الخدمة العسكرية الإلزامية داخل فرنسا، وما نتج عن ذلك من نقص في العناصر البشرية (الجنود) تغيير في الدوائر الجيوسياسية المهمة بالنسبة لفرنسا والاهتمام

¹ ابن عنتر عبد النور، فرنسا والتنافس الدولي في منطقة الساحل، مركز الجزيرة للدراسات، ص 5. في :

<https://studies.aljazeera.net> (07/04/2026).

² جبارة زهير، بن عمر عادل، مرجع سابق، ص 684.

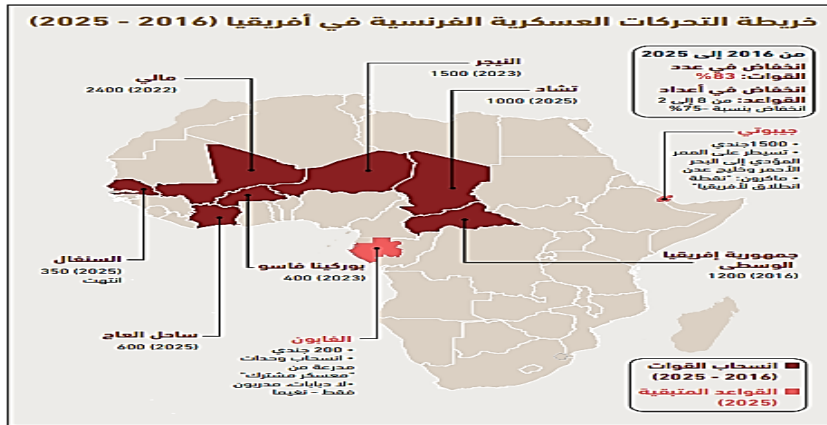
³ أمل أحمد، انعكاسات إستراتيجية: الانسحاب العسكري الفرنسي من السنغال، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 3، 29 يوليو 2025، ص 3.

⁴ انحسار الدور: دلالات استعداد القوات الفرنسية مغادرة إفريقيا الوسطى، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، 25 أكتوبر

2022، ص 3 في: <https://futureuae.com> (16/12/2025)

الانسحاب العسكري الفرنسي من دول الساحل الإفريقي: نحو قراءة تحليلية للأسباب والتداعيات

بدوائر جديدة عدا مستعمراتها في إفريقيا.¹ حيث اتهم مثقفي اليسار المتطرف فرنسا بأنها تمارس استعمار جديد لدول منطقة الساحل الإفريقي،² وتوضح الخريطة أدناه التحركات العسكرية الفرنسية في إفريقيا عامة ودول الساحل الإفريقي خاصة وكذا عدد القوات الفرنسية حيث انخفضت من سنة 2016 إلى 2025 بنسبة 83% في النيجر، مالي، تشاد، بوركينافاسو، السنغال في حين بقيت بعض القوات في الغابون حوالي 200 جندي وحوالي 1500 جندي في قاعدة جيبوتي التي تسيطر على الممر المؤدي للبحر الأحمر وخليج عدن وهي ممرات إستراتيجية توفر لفرنسا السيطرة على المنافذ البحرية الحيوية في القارة الإفريقية.



المصدر: أمل أحمد، انعكاسات إستراتيجية: الانسحاب العسكري الفرنسي من السنغال، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 3، 29 يوليو 2025، ص 3.

ونتيجة لذلك أعلن الرئيس الفرنسي ماكرون عام 2023 عن إستراتيجية حديثة اتجاه القارة الإفريقية تركز على صناعة نموذج جديد للتعاون العسكري عن طريق تحويل القواعد العسكرية إلى مراكز تدريب أو إدارتها بصيغة مشتركة مع الدول المعنية، حيث كلف مبعوث دبلوماسي خاص للتفاوض مع الحكومات الإفريقية بشأن القواعد العسكرية ما عدا قاعدة جيبوتي، وقد بدأت وزارة الدفاع الفرنسية في هيكلة جديدة لقيادتها العسكرية وأحدثت في يونيو 2024 قيادة إفريقيا *commandement pour l'Afrique* مهمتها تنسيق عمليات الانتشار، وكذا التعاون العسكري في إطار نموذج جديد يتوافق مع تقليص التواجد العسكري الدائم في عرب ووسط إفريقيا.³

ويمكن تلخيص الملامح العامة لهذه الإستراتيجية الجديدة في النقاط التالية:

¹ أمل أحمد، مرجع سابق، ص 3.

² حسانين هدير أحمد، مرجع سابق.

³ أمل أحمد، مرجع سابق، ص 3.

الانسحاب العسكري الفرنسي من دول الساحل الإفريقي: نحو قراءة تحليلية للأسباب والتداعيات

- 1- إعادة هندسة النفوذ الفرنسي في إفريقيا من خلال ضبط وضعية وشكل ومهام القواعد الفرنسية المتواجدة في القارة الإفريقية بشكل يقلل من انخراط قواتها العسكرية.
- 2- توفير الدعم والتعاون اللازم لتقديم المعدات والتدريب وإقامة شراكات مع الدول الإفريقية التي ترغب في تعزيز العلاقات مع فرنسا.
- 3- القيام بتدخلات محدودة بفترة زمنية في الدول الحليفة لفرنسا بناء على اتفاقات ثنائية يتم فيها تحديد طبيعة المهمة ومجالات التدخل والتعاون المتفق عليها.¹

المبحث الثالث: تداعيات الانسحاب العسكري الفرنسي من الساحل

رغم أن الانسحاب الفرنسي كان عسكريا ولكن الآثار التي ترتبت عنه تجاوزت الجوانب العسكرية لتمتد إلى الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث نتج عن هذا الانسحاب العديد من التداعيات أهمها:

المطلب الأول : تصاعد حدة التهديدات الأمنية والإرهابية

لقد نتج عن الانسحاب الفرنسي هشاشة في المنظومة الأمنية لدول الساحل نظرا لما كان يوفره الدعم الفرنسي من مساندة في مكافحة الإرهاب خاصة الدعم اللوجستي والاستخباراتي، حيث أدى غياب هذا النوع من الدعم إلى توسع نشاطات التنظيمات الإرهابية وأيضا جعل الدول تعاني من انتقال فوضى دول الجوار إليها (السنغال) نظرا لقلّة خبرة الجيوش المحلية وعدم قدرتها على مواكبة التحديات الأمنية المحيطة بها.² وكذلك سرعة الاستجابة والتعامل مع الأزمات فقد لعبت فرنسا منذ عام 2012 دور محوري في مكافحة الإرهاب عن طريق الدعم العملي والعمليات والمراقبة الجوية وغيابها سيؤثر على قدرات وفعالية الأنظمة الإفريقية في الإنذار المبكر والردع الوقائي لمختلف التهديدات العبر قومية.³

وتشير بعض التقارير إلى أن فرنسا تحاول خلق حالة من الفراغ الأمني في الدول التي تسعى إلى التخلص من النفوذ الفرنسي كمحاولة للتأكيد على أهمية ودور فرنسا في المنطقة وللحيلولة دون تقويض دورها في المنطقة.

فرغم أنّ الانسحاب العسكري الفرنسي هو دليل على فشل المقاربة العسكرية لحل أزمات منطقة الساحل إلا أن هذا الانسحاب سيزيد من قوة الحركات الجهادية بحيث تزداد شراسة في نشاطاتها أمام القوات الوطنية لدول الساحل .

المطلب الثاني: تحديات داخلية لإعادة بناء المؤسسات في دول الساحل الإفريقي

¹ إيهاب محمد أبو المجد عياد، التنافس الدولي وانعكاساتها على الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 25، العدد الأول، يناير 2024، ص 283.

² عبد الحي علي فراج مريم، مرجع سابق، ص 8.

³ أمل أحمد، مرجع سابق، ص 5.

الانسحاب العسكري الفرنسي من دول الساحل الإفريقي: نحو قراءة تحليلية للأسباب والتداعيات

تعاني منطقة الساحل من أزمة معقدة وطويلة الأمد ولا يزال العنف والتشرد مستمرين في دول المنطقة، حيث أظهرت العديد من الحكومات عدم قدرتها على ضمان الأمن لمواطنيها ومواجهة الوجود الإرهابي المتصاعد.

وقد نتج عن الانسحاب العسكري الفرنسي اضطراب في بعض الدول التي كانت تعتمد بشكل كلي في مجال التدريب والتسليح والاستخبارات خاصة في ظل عدم جاهزية البنى التحتية العسكرية المحلية لهذه الدول، وهو ما اتضح جلياً في تشاد مثلاً أين واجهت القيادة تحديات في تأمين الحدود والمناطق الرخوة دون دعم فرنسي أو دولي مباشر.¹ حيث واجهت جهود المسؤولين الفرنسيين والأوروبيين لإنشاء إطار للمسؤولية المتبادلة مع الحكومات المحلية العديد ممن التحديات.²

كما أن قرار الانسحاب العسكري الفرنسي من منطقة الساحل الإفريقي قد يسبب فسخ الاصطفاف التاريخي للنخب السياسية الفرانكفونية وراء السياسة الفرنسية، وقد يفتح المجال لتشجيع التكتل الإقليمي ويكسر الحواجز بين النخب الحاكمة في المنطقة الفرانكفونية والأنجلوفونية.³ وفي هذا الصدد يميز باري بوزان بين مفهومي الدولة والقدرة إذ تقاس قوة الدولة بقدرة النظام السياسي على تسيير وضبط التناسق الجغرافي والاجتماعي والسياسي داخل الدولة، حيث أن نجاح النظام في ذلك سوف يزيد من الشرعية والمشروعية الكافية للاستمرار في الحكم، وبين بوزان في دراسة أخرى أن تشخيص الدولة بالضعف يتم من خلال 3 مؤشرات:

- 1- افتقاد النظام السياسي لشرعية الحكم (انقلاب، نظام تسلطي).
 - 2- فشل في التغطية الأمنية والاقتصادية لكامل إقليم الدولة.
 - 3- ضعف الهياكل المؤسسية في تلبية الخدمات الأساسية لكل فئات المجتمع من صحة، تعليم، عمل...⁴
- وفعلا الدول الضعيفة أو الهشة تعاني لفترات طويلة من الصراعات والحروب الأهلية والأزمات السياسية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مما يؤدي لخلق بيئة خصبة من المسببات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لجذب نشاط التنظيمات الإرهابية سواء في الجانب التكتيكي أو العملي والسبب في ذلك عدم قدرة الدولة على فرض سلطتها على كافة أقاليمها الجغرافية، وأيضا جانب التعبئة وتجنيد

¹ عبد الحق علي فراج مريم، مرجع سابق، ص 8.

² Petidisavlos, op. cit, p 10.

³ سيدى ولد عبد المالك، الانسحاب العسكري التدريجي لفرنسا من مالي: الخلفيات والتداعيات، مركز الجزيرة للدراسات، 16 يونيو، 2021، ص 6. في:

(2026/04/16)

<https://studies.aljazeera.net>

⁴ ظريف شاكر، أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء: دراسة في الأسباب والانعكاسات، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد 41-42، ربيع 2014، بيروت، ص 97.

الانسحاب العسكري الفرنسي من دول الساحل الإفريقي: نحو قراءة تحليلية للأسباب والتداعيات

شعوبها نظرا لسوء الأحوال المعيشية والاجتماعية والنفسية لهذه الشعوب، حيث يرجع الخبراء تزايد موجات التطرف العنيف والإرهاب في دول الساحل وغرب إفريقيا، والتي تحتل دائما مرتبة عالية في مؤشر الدول الهشة إلى طبيعة أنظمة الحكم الفاسدة، والتراجع الديمقراطي ونقص الشرعية بسبب ارتفاع معدلات الانقلابات العسكرية.¹

المطلب الثالث: إعادة تشكيل خريطة التحالفات الإقليمية والدولية لدول الساحل.

تستغل النخب السياسية والعسكرية بمنطقة الساحل الإفريقي المشهد الجيوسياسي والتحديات التي تواجهها المنطقة خاصة في ظل حاجة فرنسا إلى العودة للترجع على عرش النفوذ في المنطقة مهما كلفها حتى وإن اضطرت إلى دعم انقلاب عسكري يعيد لها نفوذها في المنطقة.²

فالتنافس الدولي الحاصل في منطقة الساحل الإفريقي زاد من صعوبة وتعقيد الوضع على الحكومة الفرنسية في عدة جوانب خاصة الجانب الأمني والاقتصادي والاستراتيجي، فالولايات المتحدة الأمريكية تولي اهتماما بالغا لهذه المنطقة لكثرة الفواعل المسلحة فيها وانتشارها على الحدود، لذلك بادرت بالعديد من المبادرات الأمنية الإقليمية في إطار حربها العالمية ضد الإرهاب من خلال إشراك دول الساحل في القضاء على الإرهاب في إطار ما يعرف بمبدأ حلول إفريقية لمشاكل إفريقية.³

من جهة أخرى استغلت النخب العسكرية الحاكمة في دول الساحل التنافس الدولي لتحقيق مصالحها إذ عملت على تعزيز علاقاتها مع فواعل دولية جديدة ظهرت في المنطقة كالصين وروسيا وتركيا منافسة لفرنسا خاصة وأن بعض هذه القوى يتبنى مقاربات مغايرة للمقاربة الفرنسية كالصين وتركيا اللتين تعتمدان على استخدام القوة الناعمة من خلال الاعتماد على التعاون الاقتصادي والدخول إلى الأسواق الإفريقية بروح تنافس عالية والقيام باستثمارات اقتصادية وتجارية مع حكومات الدول الإفريقية بتقديم قروض طويلة الأمد بأسعار فائدة جذابة، وأيضا المشاريع التي تجلب المكاسب للطرفين، وهو ما مكنها من الفوز بمشاريع وصفقات للبنى التحتية والتجهيزات العسكرية مع حرصها على الحفاظ على السيادة الوطنية للحكومات المحلية عكس فرنسا.⁴

¹ فايد آمنة، الغرب الإفريقي...توسع الهجمات الإرهابية في ظل تأثير الشبكات العالمية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،

<https://acpss.ahram.org>

ص 15. في :

(16/05/2026).

² رحالي محمد: تراجع النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي...الإستراتيجيات والتداعيات، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة التاسعة، العدد 22، أكتوبر 2025، ص 118.

³ علي جاسم مروة، التراجع الإستراتيجي لفرنسا في منطقة الساحل الإفريقي (الأسباب والآثار)، مجلة رماح للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد 128، أكتوبر 2025، ص 96.

⁴ رحالي محمد، مرجع سابق، ص 119.

الانسحاب العسكري الفرنسي من دول الساحل الإفريقي: نحو قراءة تحليلية للأسباب والتداعيات

ففي ظل عجز فرنسا عن القضاء على بؤر التطرف والإرهاب في منطقة الساحل وغرب إفريقيا تتجه الأنظار إلى البديل الروسي خاصة بعد الدور الروسي في روسيا.¹ وكذلك الصين التي تهتم بمنطقة الساحل الإفريقي لعدة اعتبارات تتعلق أساسا بحماية مصالحها الأساسية في المنطقة خاصة الحصول على الموارد الطبيعية وكسب سوق إفريقية واسعة . إن الرفض الذي تعرضت له النظم العسكرية الحاكمة في الدول الثلاث (مالي، النيجر، بوركينا فاسو) على الصعيد الإقليمي والدولي والعقوبات التي تعرضت لها هذه الدول من قبل إيكواس كرس القطيعة التي تبنتها هذه الدول مع تحالف إيكواس الذي انسحبت منه في يناير 2025، حيث سبق هذه الخطوة إعلان القيادات العسكرية للدول الثلاث في 6 يوليو 2024 تحويل التحالف القائم بينهم إلى اتحاد كونفيدرالي.²

المطلب الرابع: آثار اقتصادية على دول الساحل

تعاني دول الساحل من مشكلة اقتصادية وهي أنها تصنف من الدول الفقيرة وفق تقرير التنمية البشرية الذي يصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2024/2023، حيث تحتل دول الساحل مراتب متدنية في مستوى التطور الاقتصادي فاحتلت بوركينا فاسو المرتبة 164 وموريتانيا 150 والنيجر 154 رغم أن هذه المنطقة تترعب على حجم ثروات معدنية واقتصادية هائل على غرار الذهب واليورانيوم والفوسفات.³ ورغم أن الانسحاب الفرنسي قلّل من مظاهر التبعية العسكرية إلى أنه فتح الباب أمام تحديات وتساؤلات اقتصادية عميقة خاصة مع استمرار سيطرة فرنسا على قطاعات حيوية ما يجعل التخلص الكامل يطرح تحديات هيكلية لذلك يطرح الانسحاب آفاق جديدة لإعادة هيكلة اقتصادياتها وتوزيع مصادر الشراكة الدولية على أن يرافق ذلك سياسات وطنية مستقلة تستغل الفرص دون الوقوع في فخ التبعية من جديد.⁴ فلقد كان انخراط فرنسا في منطقة الساحل يعاني منذ البداية خلا واضحا بين الجانبين العسكري والاقتصادي وكانت فرنسا دائما تغلب الاعتبارات الأمنية على مقتضيات التنمية، إذ لا توجد مؤشرات أو مبررات لتخصيص فرنسا دعما ماليا إضافيا لدول الساحل الإفريقي خاصة ماليا.⁵

المطلب الخامس: تداعيات على الداخل الفرنسي.

¹ سيدي ولد عبد المالك، مرجع سابق، ص 6.

² قارة ليلي، دخان نور الدين، ديناميكيات التغير الجيوسياسي في منطقة الساحل وآثارها على أدوار الفواعل الدولية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 2، ديسمبر 2025، ص 641.

³ علي جاسم مروة، مرجع سابق، ص 98.

⁴ عبد الحي علي فراج مريم، مرجع سابق، ص 9.

⁵ بن عنتر عبد النور، مرجع سابق، ص 4.

الانسحاب العسكري الفرنسي من دول الساحل الإفريقي: نحو قراءة تحليلية للأسباب والتداعيات

إنّ أولى التحديات التي تواجه استرجاع فرنسا لنفوذها في منطقة الساحل هو التخلص من الأزمات الداخلية المتواصلة التي تعيشها فرنسا خاصة تأثر الإدارة السياسية وأداء الحكومات الفرنسية المتعاقبة بموازنة الدولة نتيجة للديون العمومية الفرنسية المتراكمة، وهو ما انعكس سلبا على الاستقرار الحكومي وأداء الحكومات الفرنسية للوقوف أمام تحديات ارتفاع كلفة القدرة الشرائية وتكلفة الحياة للمواطن الفرنسي.¹

فحسب الإحصائيات الفرنسية تبلغ تكلفة القوات الفرنسية المتواجدة في مالي والساحل 700 مليون أورو سنويا وهو ما سبب عبء ثقل للخرينة الفرنسية وأصبحت فرنسا تبحث عن شركاء يتقاسمون معها أعباء الحرب المادية واللوجيستية، وقد خسرت فرنسا 57 جندي منذ بدأ عملياتها العسكرية عام 2013 في مالي.²

ومن ناحية أخرى تواجه فرنسا تحديات كبيرة جراء منافسة قوى دولية أخرى لها في الساحل كروسيا والصين، مما أدى إلى تراجع امتيازات فرنسا الكبيرة خاصة في مجال مشاريع إنجاز البنى التحتية وتسليح الجيوش، وأيضا تصدير السلع لأسواق منطقة الساحل حيث تأثر الاقتصاد الفرنسي كثيرا جراء هذه المنافسة وتأثرت أيضا الدبلوماسية الفرنسية على المستوى الدولي والإقليمي.

فقد وضح التقرير الصادر عن محكمة الحسابات الفرنسية مؤخرا بأن الإنفاق المفرط لفرنسا على عملية "برخان" لا يتناسب مع حجم النتائج المحققة على أرض الواقع ولم يحقق الأهداف المنتظرة من التدخل العسكري، حيث اتهم التقرير فرنسا بأنها ركزت على الإنفاق العسكري، وتجاهلت جوانب التنمية في منطقة الساحل الإفريقي، وأشار إلى أن مجمل الإنفاق الفرنسي على دول الساحل الخمسة (بوركينافاسو، تشاد، مالي، موريتانيا، النيجر) ارتفع من نصف مليار يورو سنة 2012 ليصل مليار يورو عام 2019، كما عرف هذا الإنفاق تراجعا في المجالات التنموية من 431 مليون يورو إلى 325 يورو في نفس الفترة، وكان 60% من حجم الإنفاق موجه للعمليات العسكرية، وهو ما جعل الفرنسيين يعارضون عملية برخان بنسبة 51% بعد أن كانوا يؤيدونها قبل 8 سنوات بنسبة 73%.⁽³⁾

الخاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية توصلنا إلى أن التواجد العسكري الفرنسي في دول منطقة الساحل الإفريقي تحكمه عدة اعتبارات أهمها التاريخية المبنية بالأساس على طبيعة العلاقة الاستعمارية التي تربط دول الساحل الإفريقي بفرنسا وأيضا الاقتصادية وهي الأهم بحكم الأهمية الجيوسياسية والثروات التي تملكها دول الساحل الإفريقي وقد كان الهدف من التواجد العسكري الفرنسي في منطقة الساحل في ظاهره حماية دول

¹ رحالي محمد، مرجع سابق، ص 117.

² جبارة زهير، بن عمر عادل، مرجع سابق، ص 683.

⁽³⁾ سيدي ولد عبد المالك، مرجع سابق، ص 5.

الانسحاب العسكري الفرنسي من دول الساحل الإفريقي: نحو قراءة تحليلية للأسباب والتداعيات

الساحل من الخطر الإرهابي والتهديدات الأمنية الأخرى المرتبطة به لكن في الحقيقة هذا التواجد كان بغرض حماية المصالح الفرنسية في المنطقة والحفاظ على النفوذ الفرنسي في دول الساحل، لكن التغيرات الجيوسياسية التي حدثت مؤخرا دفعت فرنسا إلى قرار سحب قواتها العسكرية تدريجيا من دول الساحل الإفريقي خاصة بعد موجة الانقلابات العسكرية التي شهدتها المنطقة وفشل المقاربة الفرنسية لمحاربة الإرهاب في المنطقة القائمة بالأساس على المعالجة العسكرية بالإضافة إلى حساسية العلاقة التاريخية الكولونيالية بين فرنسا وشعوب دول منطقة الساحل التي أصبحت ترفض التواجد الفرنسي في المنطقة بكل أشكاله خاصة التواجد العسكري في ظل مزاحمة قوى دولية وإقليمية أخرى للنفوذ الفرنسي في المنطقة، وقد نتج عن هذا الانسحاب العسكري من دول الساحل عدة آثار أهمها تقادم حدة التهديدات الأمنية التي تعاني منها دول المنطقة كنتيجة للتحديات الداخلية التي تواجهها دول الساحل في إعادة بناء المؤسسات الأمنية والسياسية وتدهور الحالة الاقتصادية لأغلب دول الساحل خاصة بعد تغير المعادلة الأمنية الإقليمية وانقسام دول الساحل بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها فرنسا داخليا والتي كان لها علاقة مباشرة بقرار الانسحاب العسكري الفرنسي من دول الساحل الإفريقي.

وبناء على النتائج المتوصل إليها خلصت الدراسة إلى **التوصيات التالية :**

- 1- على فرنسا أن تغيّر من نمط تعاملاتها مع دول المنطقة من خلال إعادة صياغة علاقات مبنية على الشراكة العادلة بعيدا عن التبعية والهيمنة .
- 2- يجب على فرنسا أن توازن بين حجم مصالحها في منطقة الساحل وحجم الخسائر المادية واللوجيستية التي تدفعها للحفاظ على نفوذها في أكثر منطقة تستفيد من ثرواتها في العالم.
- 3- على دول الساحل أن تكون متوحدة ومتفقة على نفس الأسلوب في التعامل مع القوة الاستعمارية السابقة إذا أرادت أن تتوّج مجهوداتها في التخلص من علاقة التبعية والاستغلال التي تربطها بفرنسا بالنجاح .
- 4- على فرنسا ودول الساحل ترك الحساسيات التاريخية على جهة والمضي في بناء علاقات جديدة مبنية على المصالح المتبادلة واستثمار الخصوصية التاريخية في تطوير شراكات اقتصادية وأمنية تعود بالفائدة على الطرفين.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

1. بوهيدل رضوان، جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2020.
2. ضلع محمد السيد، التنافس الفرنسي الأمريكي وانعكاساته على السلم والأمن الإقليمي الإفريقي، حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2016.

الانسحاب العسكري الفرنسي من دول الساحل الإفريقي: نحو قراءة تحليلية للأسباب والتداعيات

ثانيا: المقالات

1. قشي عشور، التنافس الفرنسي-الأمريكي حول منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في منطلقات الاهتمام وآليات التغلغل، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد 45-46، بيروت، ربيع 2015 .
2. عامر حاج ميلود، السياسة الأمنية الفرنسية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي: بين القطيعة والاستمرارية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 18، جوان 2017.
3. عمورة المولود، التدخل الفرنسي في الساحل: دراسة في الأبعاد والاستراتيجيات، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد 2، سبتمبر 2021.
4. جبارة زهير، بن عمر عادل، التدخل الفرنسي في مالي: دراسة في الأبعاد والمخرجات، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 7، العدد 1، جوان 2022.
5. علاق جميلة، إستراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، ديسمبر 2014، ص 335.
6. مزارة زهيرة، حاج ميلود، السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي: بين القطيعة والاستمرارية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، عدد 18، جوان 2017.
7. جهاد عباس علي، النفوذ الفرنسي في الساحل الإفريقي (فرص وتحديات)، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية.
8. ناصر إبراهيم، التغيرات الجيوبوليتيكية بمنطقة الساحل الإفريقي ومستقبل النفوذ الفرنسي، رؤية تركية، خريف 2023، ص 127.
9. شاطري كاهنة، المقاربة الأمنية الفرنسية لإعادة بناء الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي: الدوافع والاستراتيجيات، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 12.
10. كشان رضا، ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا: الأسباب والتداعيات، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد الثامن، العدد الأول، 2024.
11. مبارك جمعة علي الغمامي مدحت، ظاهرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا: أسبابها وآثارها على الدولة والمجتمع، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ليبيا، سبتمبر 2024.
12. دباك حورية، الانقلابات العسكرية في الساحل الإفريقي ودورها في انحسار النفوذ الفرنسي، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد التاسع، العدد الأول، 2025.
13. عبد الحق علي فراج مريم، تراجع الهيمنة : مستقبل الدور الفرنسي في إفريقيا بين الشراكة والقطيعة، رؤى عالمية، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 40، أغسطس 2025.
14. العمراني آسيا، منطقة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأوروبية دراسة تحليلية جيوسياسية، مجلة التواصل في الاقتصاد وإدارة القانون، المجلد 25، العدد 4، ديسمبر 2019.

الانسحاب العسكري الفرنسي من دول الساحل الإفريقي: نحو قراءة تحليلية للأسباب والتداعيات

15. بلعيشة محمد، مزوى عبلة، الدور الأجنبي في الساحل الإفريقي دراسة في مشاريع النفوذ وعمليات إعادة البناء الإقليمي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 10، العدد 2، 2025.
16. منصور نوال، حقاني حليلة، الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي ومكانتها لدى القوى الدولية، مجلة الفكر، المجلد 20، العدد 01، 2025.
17. إيهاب محمد أبو المجد عياد، التنافس الدولي وانعكاساتها على الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 25، العدد الأول، يناير 2024.
18. ظريف شاكر، أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء: دراسة في الأسباب والانعكاسات، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد 41-42، بيروت، ربيع 2014.
19. رحالي محمد: تراجع النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي... الإستراتيجيات والتداعيات، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة التاسعة، العدد 22، أكتوبر 2025.
20. علي جاسم مروة، التراجع الإستراتيجي لفرنسا في منطقة الساحل الإفريقي (الأسباب والآثار)، مجلة رماح للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد 128، أكتوبر 2025.
21. قارة ليلي، دخان نور الدين، ديناميكيات التغير الجيوسياسي في منطقة الساحل وآثارها على أدوار الفواعل الدولية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 2، ديسمبر 2025.

ثالثا: أشغال الملتقيات

1. مصطفى صايح، "التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الصحراوي"، ملتقى وطني حول منطقة الساحل والصحراء الواقع والآفاق، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، النادي الوطني للجيش 15 أكتوبر 2012.
2. المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، الساحل ضمن إستراتيجيات القوى، ملتقى وطني، النادي الوطني للجيش، الإثنين 2 مارس 2015.

رابعا: مواقع الأنترنت

1. حسانين هدير أحمد، تراجع النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي ودلالات انسحاب مالي وبوركينا فاسو من G5، في: <https://egyptianenterprise.com> (24/09/2025).
2. فايد فايد، الغرب الإفريقي... توسع الهجمات الإرهابية في ظل تأثير الشبكات العالمية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية. <https://acpss.ahram.org> (16/05/2026). 3. حمدي عبد الرحمان حسن، تقويم مقاربات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، أكتوبر 2022، في: <https://acpss.ahram.org> (16/12/2025).
4. الرزازي مصطفى، مسارات إنتاج العنف السياسي في الساحل من الهاشنة البنيوية إلى مركزية الإرهاب العالمي، أكتوبر 2025. في: <https://www.policycenter.ma/sites> (05/05/2025). 5. انحسار الدور: دلالات استعداد القوات الفرنسية مغادرة إفريقيا الوسطى، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، 25



ردمد إلكتروني: 2661-7404

المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية

ردمد ورقي: 2571-9971

ص.ص: 1717-1741

العدد: الثاني

المجلد: العاشر

السنة: 2026

الانسحاب العسكري الفرنسي من دول الساحل الإفريقي: نحو قراءة تحليلية للأسباب والتداعيات

- أكتوبر 2022. <https://futureuae.com> (16/12/2025) 6. سعيد ندا، تراجع النفوذ الفرنسي في إفريقيا: الأسباب والمآلات، أبعاد للدراسات الإستراتيجية"، يونيو 2024. <https://dimensionscenter.net> (11/12/2025)
7. سيدى ولد عبد المالك، الانسحاب العسكري التدريجي لفرنسا من مالي: الخلفيات والتداعيات، مركز الجزيرة للدراسات، 16 يونيو 2021. في: <https://studies.aljazeera.net> (16/04/2026).
8. بن عنتر عبد النور، فرنسا والتنافس الدولي في منطقة الساحل، مركز الجزيرة للدراسات. في: <https://studies.aljazeera.net> (07/04/2026)

سادسا: المراجع الأجنبية

1. Petidis Pavlos, The Sahel intervention as a case study of France's security policy in sub-Saharan Africa, Hellenic Foundation for European and Foreign policy (Eliamep), policy paper 157, march 2024.
2. Tanczos Mariann and Gergely Fegerdy, Forced withdrawal : The case of France in the Sahel Region, Journal of Central and Eastern European African Studies, vol, 3 No4.